



إيران والاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن

التقييم : ممتاز

2008/6/2

حتى قبل أن يعلن مضمون المعاهدة بين الحكومة العراقية والإدارة الأميركية حول مستقبل العلاقة بين البلدين، بدأ الحديث عن الاتفاق الذي تعمل عليه لجان مشتركة بين البلدين، العنوان الأكبر لهذه الاتفاقية أنها اتفاقية أمنية تمس بسيادة العراق، كما تعطي امتيازات للقوات الأميركية وهو ما يشبه الامتيازات التي منحت للقوات الأميركية في اليابان بموجب الاتفاقية الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة عام 1951، كما أنها تعني إزالة أي شرعية باقية للقوات الدولية التي شاركت في الحرب على العراق، وهذا يتطلب انسحاب تلك القوات مع بقاء علاقات ثنائية فقط، كما يعني أيضا عدم حاجة أميركا إلى أي مشروعية من مجلس الأمن لتأييد بقائها في العراق.

ولعل السبب الأول الذي دفع إلى بدء نقاش مبكر حول فحوى الاتفاقية، لكن هذا لا ينفي وجود قضايا ومسائل أخرى حول هذه الاتفاقية. إن الإجابة على هذه التساؤلات تصبح واضحة من خلال تحليل للمواقف التي يمكن أن يعكسها بعض اللاعبين سواء داخل الساحة العراقية أو على الساحة الإقليمية.

إيران، التي يبدو أنها بنت استراتيجيتها على أساس أن بقاء القوات الأميركية محدود وقصير الأمد لن تكون مسرورة بهذه الاتفاقية، لا سيما وأن الاتفاقية ستجعل الولايات المتحدة تحديا قريبا لإيران لعقد من الزمان على الأقل. هذا الأمر قد يأخذه البعض من زاوية أخرى، وهي بأن إيران ستعتمد إلى سياسات تجعل الوجود الأميركي مكلفا، وبالتالي قد يلقي بظلاله على الوجود الأميركي في المنطقة كلها، لكن هذا قد لا يبدو دقيقا إذا ما نحتت الإدارة الأميركية في الحصول على توقيع الحكومة العراقية، لأنه عند ذلك سيكون الأمر متعلقا بدول ذات سيادة، وبالتالي فالأمر مرتبط بالدولتين مما يحد من فرص الآخرين للتدخل.

في هذا السياق يمكن فهم الانتقاد الإيراني المبكر الذي جاء على لسان رئيس مجلس الشورى الإيراني، علي لاريجاني، والذي أرسل برسالة واضحة إلى الداخل العراقي معتبرا أن الاتفاقية هي في الأساس تحد لاستقلاله، وهو بذلك يدفع بالقوى سواء الشيعية أو السنية المعارضة أصلا لفكرة الوجود الأميركي للتحرك قبل فوات الأوان.

الرسالة الإيرانية موجّهة أيضا إلى المراجع الدينية للتدخل لا سيما وأنها وفق اعتقاد الكثيرين تملك القوة لحشد الرأي العام العراقي ضد الاتفاقية قبل أن توقع. من هنا كان موقف آية الله حائري والذي عبر عن موقف واضح وملخصه أن الحوزة العلمية في العراق لن تعترف ولن تعطي للاتفاقية أي مشروعية. فتوى حائري قد لا تعكس بالضرورة موقفا موحدا للمرجعيات في العراق، من هنا فإنه من المبكر الحكم على موقف المرجعيات العراقية لا سيما أنه لا موقف معلنا من آية الله السيستاني، على أنه من المهم التذكر أنها قد تفتح الباب لنقد الحكومة أولا على ما تفعل، ثم أنها ستبقي الباب مفتوحا على إجراءات أخرى قد تلجأ إليها الحوزة العلمية في العراق.

وفي سياق مرتبط؛ فإن الاتفاق يأتي في ظل الحديث على نفوذ سياسي إيراني متنام في السياسة العراقية. وهذا يطرح سؤالا أساسيا عن مدى قدرة إيران على فرض مواقفها وأجندتها على من يحكمون العراق اليوم. ما جرى في البصرة مؤخرا وتراجع الحكومة العراقية عن حملتها على مدينة الصدر والذي -جاء بعد زيارة وفد عراقي إلى طهران وجه بانتقاد إيراني جاء في تصريح الناطق باسم الخارجية الإيرانية والذي تحدث عن أن إيران لا يمكن "أن تساعد الحكومة العراقية وهي تستهدف المدنيين"- قد يفهم منه أن إيران قادرة على اللعب بشكل يؤثر على مسار الاتفاق حتى قبل توقيعه.

ولعل الحديث الذي يربط بين وقف المسار الأميركي الإيراني المتعلق بأمن العراق وهذه الاتفاقية دقيقا، لا سيما وأن إيران باتت متأكدة أن واشنطن تريد الانتهاء من صياغة هذا الاتفاق قبل مغادرة الرئيس الأميركي جورج بوش البيت الأبيض.

الاتفاقية التي يتم الحديث عنها قد تخلق مزيدا من الانقسام، وربما تحالفات جديدة بين التيارات السياسية العراقية الحاكمة، لا سيما تلك التي تربطها علاقة مع إيران والتيارات الأخرى التي لا ترحب في هذه العلاقة، وكذلك بين القيادات الدينية التي تعمل في الحكومة وبين المرجعيات (إن تبنت في المستقبل موقفا أقوى من المعاهدة)، من هنا فإن من المنتظر أن تزداد احتمالية الفرز السياسي كلما ظهرت حقائق جديدة حول الاتفاقية.

السؤال الذي يطرح إذا ما كان جوار العراق العربي الذي يطالب أميركيا بالانفتاح على العراق الجديد قد تم التشاور معه أو اطلاعه على محتوى الاتفاقية، لا سيما وأن هذا الجوار دفع ويدفع ثمنا باهظا لما جرى في العراق، وأنه معني بمعرفة النوايا الأميركية لبلورة سياساته للمرحلة المقبلة.

محجوب الزويري